

بسم الله الرحمن الرحيم

## تهايي أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط ابتداءً من منتصف هذا العام ٢٠١٤م ولكن مع الاقتراب من نهايته تهاوت حتى فقد البرميل من سعره فوق ٤٠% (من ١١٠ دولار إلى ٥٧ دولار)، والسؤال: لماذا تهاوت الأسعار وما مبررات ذلك ومن وراء الحدث؟

وللجواب على هذا الموضوع أقسمه إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: واقع الإنتاج النفطي والاستهلاك.

ثانياً: الراحون والخاسرون.

ثالثاً: الرأي السياسي.

أما واقع الإنتاج والاستهلاك، فالأصل أنهما متساويان إلا قليلاً زيادة أو نقصاً نسبياً حسب واقع العرض والطلب، ويتراوح الإنتاج حول ٩٥ مليون برميل يومياً في هذه الأوقات منها ٣٠ مليون برميل حصة منظمة الأوبك (١٩ عضواً) وأكبر الأعضاء إنتاجاً هي السعودية بواقع ١٠ مليون برميل يومياً، وهي الدولة المرجحة للسعر وذلك لمقدرتها على زيادة الإنتاج بما تملك من احتياطي نفطية هائلة تمكنها من السيطرة على السوق، وقد كان هذا الدور حتى ١٩٧٠م للولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت المنتجة الأكبر ولديها فائض عن حاجتها ولكنها اليوم لا تنتج أكثر من ٩ مليون برميل بفضل الصخر الزيتي ويجري تنسيق السعر بحسب الأوامر الأمريكية وبالاتفاق المسبق مع السعودية.

ويذكر هنا أن تكلفة إنتاج النفط الخليجي لا تزيد عن ٧ دولارات للبرميل، بينما نفط الصخر الزيتي الأمريكي يصل إلى ٧٠ دولار كمتعد، فقد وصل إلى نقطة التعادل بل كسرهما نزولاً. بمعنى أن سعر أقل من ٦٠ دولار يحقق خسارة للمنتج الأمريكي ولا يستطيع المنافسة عملياً، حيث بدأت الأسواق الدولية تترك النفط الأمريكي المعروض لصالح نفط منطقة الأوبك والتي رفضت في مؤتمر فينا الأخير خفض الإنتاج بحجة المحافظة على هيمنتها في السوق النفطي مقابل الإنتاج الأمريكي الجديد والذي حسب الدراسات والتقديرات لن يستمر لأكثر من عقد من الزمن وبإنتاج لا يزيد عن ١٠ مليون برميل وذلك لصعوبات في الإنتاج والتكلفة العالية وتلويث البيئة والمياه الجوفية. ويذكر أن هناك اتفاقاً بين أوبك وأمريكا على أن لا يدخل نفط الأخيرة السوق الدولية.

ومن الدول المؤثرة في الإنتاج والعرض روسيا؛ فهي تنتج حوالي ١١ مليون برميل يومياً.

أما من حيث الاستهلاك، فأمريكا هي أكثر المستهلكين حيث تستهلك ما يقرب من ١٩ مليون برميل يومياً وثاني أكبر مستهلك الصين بما لا يزيد عن ٤ مليون برميل يومياً، تليها روسيا ثم الدول الصناعية الكبرى تبعاً.

أما الأردن فهي تستهلك حسب تقرير رسمي ٢٥ مليون برميل سنوياً، أي بمعدل ٧٠ ألف برميل يومياً، وهناك دراسات تشير إلى أكثر من ذلك ويصل الاستهلاك بحسبها إلى ١٧٠ ألف برميل يومياً، ولا إنتاج يذكر.

كان يمكن تخفيف الإنتاج العالمي وعلى حساب المنتجين الكبار للمحافظة على العرض والطلب أي السوق ولكن الدول المنتجة لا تريد ذلك، فأمريكا هي التي تحسن إنتاجها وأغرقت السوق النفطية وزاحمت الدول الأخرى على حصصها وردت عليها السعودية بعدم الخفض وتبعتها دول أوبك للمحافظة على حصصها في السوق، وفي محاولة لإخراج الإنتاج الأمريكي المكلف هكذا يقول الخبراء، ولكن نظرة على الخاسرين والراحين تعطي نتائج غير ذلك؛

أولاً: السعودية تنتج ١٠ مليون برميل تستهلك منها ٢،٨ مليون برميل وتصدر ٨،٢ مليون برميل فهي على سعر ١١٠ دولار للبرميل تكسب ١٠٠ دولار فدخلها اليومي من النفط يساوي مليار دولار و٣٦٥ مليار دولار في العام. وإذا خفضت إنتاجها مليون برميل يومياً وهي نصف الزيادة المعروضة في السوق تقريباً سيكون دخلها السنوي -٣٦٥ مليار دولار أي ٣٣٠ مليار دولار تقريباً، بينما يكون دخلها السنوي على سعر ٦٠ دولار

للبرميل وبخضم التكلفة ١٨٢.٥ مليار دولار، والفرق الحاصل بين ٣٣٠ مليار و ١٨٢.٥ مليار وهو ١٤٨ مليار دولار هي الخسارة المهنية ونتيجة للتمسك بقرار الخفض، أما إجمالي خسارة أوبيك فهي ٤٠٠ مليار دولار حسب بيان مختص. بينما تخسر روسيا على الأقل ١٢٠ مليار دولار سنوياً.

أما أمريكا، فهي تنتج الآن ٩ مليون برميل بتكلفة إنتاج ٢٣٠ مليار دولار سنوياً وقيمتها السوقية عند البيع ٣٢٩ مليار دولار سنوياً والفرق ٩٨ مليار دولار سنوياً وتفقد كلاً عند وصول السعر إلى ٦٠ دولار للبرميل هبوطاً من ١١٠ دولار وتشتري ١٠ مليون برميل بالسعر الجديد فتكسب فرق سعر حينها ١٨٠ مليار دولار سنوياً، بينما لو أوقفت الإنتاج لديها واشترت كامل احتياجاتها من السوق بواقع ٦٠ دولار، لكسبت أكثر من ٢٦٠ مليار دولار في العام.

بينما الأردن يستفيد من هذا الخفض بمقدار ٢ مليار دولار في العام، هذا إذا علمنا أن النظام في الأردن يضع على المشتقات النفطية ضريبة ما بين ٤٠.٢٥%.

وأخيراً فإن الأرقام وحدها تشير إلى الراجح الأكبر وهو أمريكا تليها الدول الصناعية الكبرى ما عدا روسيا، التي تعاني من العويات الدول الغربية وهي على وشك الدخول إلى حالة ركود العام المقبل، هذا إذا لم تكن دخلت بالفعل.

لا يغيب عن النظر أن أمريكا صاحبة القرار السياسي فهي صاحبة المصلحة الأولى في العالم، وهي ما زالت قادرة بفاعلية القيام بما يحفظ مصالحها وخاصة في مناطق العالم الإسلامي الأشد ضعفاً، بسبب حكامها الذين وضعوا مقدرات الأمة المادية في حافظة الغرب وعلى رأسها أمريكا، وحبسوا عن الأمة الاستفادة من أي من مقدراتها المادية والسياسية، فباتت أمريكا تأمر والكل يطيع.

إن السعودية نفذت الإملاءات الأمريكية بالحرف الواحد، فلا وجود للصخر الزيتي ولا غيره هو الذي أدى إلى هذا الهبوط في الأسعار بل أخذ ذريعة لذلك، وكان يكفي تخفيض إنتاج أوبيك من النفط لعلاج مسألة السوق والاستهلاك، ولكن المسألة ليست هنا، أمريكا أرادت أن تعالج التدهور الاقتصادي بعد سلسلة المعالجات والإنفاق الحكومي للشركات الكبرى والتي لم يستفد ابن الشارع منها شيئاً، فبهذا التخفيض للأسعار محاولة لتحريك سوق التجزئة وتحريك عجلات الاقتصاد الأمريكي والأوروبي ومحاولة جديدة للإنعاش الاقتصادي، ولا يخفى الإنفاق العسكري الأمريكي وخاصة في العالم الإسلامي فهو بحاجة إلى مليارات عدة من الدولارات ولا بأس أن يكون ذلك على حساب المسلمين، ولعل السبب الأبرز إعلامياً وسياسياً هو تحطيم عظام الدب الروسي إن جازت العبارة، فالرئيس بوتين أشار صراحة وكذلك كثير من المحللين المختصين أن الهدف من الخفض هو الإضرار بالاقتصاد الروسي وهذا واضح جلي، فالميزانية الروسية تعتمد على النفط والغاز بما لا يقل عن ٥٠% والغرب يعتبر التدخل الروسي في أمريكا خطأ أحمر وتدخل في البيت الغربي، فاتخذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية وليس آخرها خفض الأسعار وإبقاء الإنتاج عالمياً أكثر من حاجة السوق. ويشار إلى مسألة تاريخية وذلك عندما خفضت أمريكا سعر النفط إلى ١٠ دولارات في عام ١٩٨٥م إبان إخراج روسيا من أفغانستان.

وبحسب كمية الإنتاج للبرميل من النفط في منطقة الخليج، لن يزيد سعر برميل النفط عن ٢٠ دولار بعد التكرير أي أن كل ٢٠ لتراً سيكون ثمنها ٢٥،٢ دولاراً والله أعلم، ولك أن تتخيل أثر ذلك على الحياة العامة وإنتاج الطاقة والإنتاج الصناعي وبالتالي الحركة التجارية.

إن قيام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة هو الضمان الوحيد من الخروج من هذه المشاكل، فيها تمتلك الأمة مقدراتها وثرواتها وقرارها السياسي وتطبق الأحكام والمعالجات الشرعية في سائر شؤون الحياة والعلاقات الدولية، وتحول دون انتكاس الأمة وارتوائها في أحضان الكافر المستعمر، وتعود أمة عزيزة ترفع راية العقاب خفاقة في الدنيا.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

هيثم الناصر - أبو عمر